

Distr.: General
12 October 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أكتب إليكم بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن 2553 (2020)، الذي اتخذ بالإجماع في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020، والذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريراً في أيلول/سبتمبر 2021 عن جهودي لتعزيز نهج الأمم المتحدة الشامل إزاء إصلاح قطاع الأمن.

وتحقيقاً لهذه الغاية، شرعت الأمانة العامة في إجراء مشاورات مكثفة في إطار فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، التي يشترك في رئاستها كل من إدارة عمليات السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. ولزيادة إثراء تقريرتي، أصدرت فرقة العمل تكليفاً بإجراء استعراض مستقل لعمليات السلام المنوطة بها ولايات لإصلاح قطاع الأمن للتفكير في الممارسات الجيدة والتحديات القائمة في مجال تفعيل قرار مجلس الأمن 2151 (2014) بشأن إصلاح قطاع الأمن. وسينشئ ذلك أساساً متيناً لتنفيذ القرار 2553 (2020)، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة قطاع الأمن والبعد السياسي لإصلاح قطاع الأمن.

وفي ضوء ما سبق، أود أن أطلب تمديد الموعد النهائي لتقديم التقرير إلى مجلس الأمن حتى كانون الثاني/يناير 2022. وسيتمكن ذلك الأمانة العامة من وضع نموذج موثوق وفعال لمشاركة الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن، على أساس الدروس المستفادة من التجارب السابقة، والمشاورات الجارية.

وأود أن أعرب عن امتناني مجدداً لمجلس الأمن على تسليمه بدور إصلاح قطاع الأمن وإدارته في العديد من القرارات المتعلقة ببلدان ومواضيع بعينها.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش

